الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2023/SR.6

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
27 July 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة السادسة عشرة

نيويورك، 13-15 حزيران/يونيه 2023

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 15 حزيران/يونيه 2023، الساعة 15:00

الرئيس: السيد الأدب ..... (تونس)

المحتويات

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية *(تابع)*

(ج) جلسة تحاور مع منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاقية

(أ) مناقشة عامة *(تابع)*

البند 6 من جدول الأعمال: قرارات مؤتمر الدول الأطراف

البند 7 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-11620 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحَت الجلسة الساعة 15:05.

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية *(تابع)*

(ج) جلسة تحاور مع منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاقية

الجزء 1: مؤسسات وكيانات منظومة الأمم المتحدة

1 - **الرئيس:** قال إن النهوض بالتنمية التي تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة باعتبارها وسيلة فعالة لكفالة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم حظي بتقدير متزايد في الأعوام التي انقضت منذ اعتماد الاتفاقية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولا بد من تنسيق هذه الجهود من أجل تحقيق أقصى قدر من الفوائد للأشخاص ذوي الإعاقة على جميع المستويات، ولا سيما في المرحلة الحرجة الراهنة، المحفوفة بتحديات متعددة ومتداخلة تهدد بإهدار ما تحقق من تقدم حتى الآن. وقد قدمت كيانات الأمم المتحدة مساهمات كبيرة وعملت عن كثب مع الدول الأعضاء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، ولا سيما في سياق خطة عام 2030.

2 - **السيد لي** جونهوا (وكيل الأمين العام، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، مشارك في حلقة النقاش: قال إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعمل على مساعدة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الالتزامات الدولية. وانطلاقا من مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، ينبغي بلوغ هذه الأهداف لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة ومعهم وبهم. وتوفر الاتفاقية إطارا لهذا العمل. ويكفل تركيز الإدارة على قضايا الإعاقة إدماج العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في مجال الإعاقة إدماجا فعالا في الحوار الحكومي الدولي الذي يجري على نطاق أوسع. وتشارك الإدارة أيضا في قيادة فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بالاتفاقية وفرقة العمل المعنية بخدمات الأمانة وتيسير إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتنسق عمل كليهما.

3 - وأضاف قائلا إن الإدارة أجرت، في العام السابق، دراسة عن تنفيذ خطة عام 2030 للأشخاص ذوي الإعاقة استُرشد بها في تقرير الأمين العام عن التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم (A/75/187)، وطرحت أفكارا متعمقة بشأن التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال إيجاد عالم يكون أكثر استدامة وشمولا للجميع ويكفل إمكانية الوصول بدرجة أكبر. وتجري الإدارة أيضا دراسة عن حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في أوضاع تتسم بالخطورة وحالات طوارئ إنسانية، ودراسة أخرى عن تعزيز سبل الاتصال السهل الفهم وتعميمها من أجل زيادة إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي وقت لاحق من هذا العام، سينشر أيضا تحديث *لتقرير الإعاقة والتنمية* لعام 2018 الصادر عن الإدارة، استنادا إلى عمل تعاوني مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

4 - وأردف بقوله إن الإدارة واصلت العمل على تحسين البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى ضمان إدماجهم في جميع عمليات جمع البيانات. وبغية سد الثغرات المتعلقة بالبيانات، تواصلت الإدارة مع منظمات المجتمع المدني لإطلاق مبادرات تعاونية بشأن بيانات المواطنين.

5 - واسترسل قائلا إن الإدارة تواصل دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وهي أيضا تواصل تعزيز إمكانية الوصول في الاجتماعات، بما في ذلك عن طريق تيسير استخدام الترجمة بلغة الإشارة ومن خلال إتاحة العروض النصية بالبث الحي، لكي تكفل تمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الأعمال التي تهمهم. وأعرب عن استعداد الإدارة لدعم جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تحويل تطلعات الاتفاقية وخطة عام 2030 إلى حقيقة واقعة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

6 - **السيد تشافيز بينياس** (منسّق الوحدة المعنية بحقوق الإنسان وشؤون الإعاقة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)، مشارك في حلقة النقاش: قال إن المفوضية ترحب بالجهود التي تبذلها الدول لتحديد إجراءات عاجلة وذات مغزى لتسريع الوتيرة التي تُنفَّذ بها أهداف التنمية المستدامة في المجالات الرئيسية والنهوض بهذه الإجراءات، بغية عدم ترك أي أحد خلف الركب. وأعرب عن امتنانه لأيرلندا وقطر لدورهما القيادي في صياغة الإعلان السياسي الذي سيُعتمَد في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في عام 2023، والذي سيرسي الأسس للإجراءات العالمية اللازمة لمواجهة التحديات الحالية والتهديدات المستقبلية، وأقر بالتزامهما بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة. وقال إنه من الأهمية بمكان أن يتم قبل انعقاد مؤتمر القمة تحديد معالم التركيز الاستراتيجي على الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى ضمان قدرتهم على التعافي بشكل أفضل من الجائحة ومواجهة التحديات الناشئة الأخرى، وإنه يجب أن يكون هذا التركيز منعكساً في الإعلان السياسي.

7 - وأضاف قائلا إن إحداث التحوّل في نظم الرعاية والدعم سيكتسي أهمية أساسية في إحداث تغيير كبير لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وإن هذا التحويل يجب أن يُعبَّر عنه في الإعلان السياسي بوضوح وتصميم. وفي حين أن المناقشات المتعلقة باقتصاد الرعاية ما زالت تكتسب زخما، فإن حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة لم تُدمَج في الحوار بما فيه الكفاية بحيث تصبح جزءا لا يتجزأ منه. ومن الأهمية بمكان اغتنام الفرصة السانحة لتصحيح هذا الاتجاه، لأن صوت الأشخاص ذوي الإعاقة سيكون حاسم الأهمية في التوصل إلى حلول ذات مغزى. ونبّه إلى أن الجهود الرامية إلى توسيع نطاق اقتصاد الرعاية دون وضع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في بؤرة التركيز تنطوي على خطر استنساخ النظم الحالية التي تنتقص من كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة ومن إدارتهم لشؤونهم واستقلاليتهم واعتمادهم على أنفسهم.

8 - وأردف بقوله إن مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دعت الدول، في شباط/فبراير 2023، إلى أن تنشئ على المستوى الوطني نظم رعاية ودعم قائمة على حقوق الإنسان تكون شاملة لمسائل الإعاقة ومراعية للمنظور الجنساني ولاعتبارات السن، بوصف هذه النظم من أدوات التنمية المستدامة. ودعت المفوضية أيضا الدول الأطراف في الاتفاقية إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتسريع الوتيرة التي تنفذ بها نظم الرعاية والدعم من خلال اتخاذ إجراءات دولية ذات مغزى. وفي الوقت نفسه، يتيح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024 فرصة فريدة لتعزيز تنفيذ الالتزام بعدم ترك أي شخص ذي إعاقة خلف الركب، والاتفاق على حلول ملموسة للتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، وتنشيط تعددية الأطراف القائمة على حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد كفالة أن تشمل وثيقة "ميثاق من أجل المستقبل" الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الإنسان الخاصة بهم. وقال إنه من الأهمية بمكان أيضا كفالة تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق التغيير، وإن المفوضية على استعداد لدعم العمل من أجل تحويل العالم إلى عالم يمكن أن تُكفَل فيه لجميع الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، حياة كريمة يسودها الاحترام.

9 - **السيدة كيتا** (نائبة المديرة التنفيذية لشؤون البرامج والأمينة العامة المساعدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان)، مشاركة في حلقة النقاش: قالت إن *تقرير حالة سكان العالم لعام 2023* أبرز أن ثُمن سكان العالم تقريبا سيعانون شكلا من أشكال الإعاقة خلال حياتهم. ولا يمكن أن تتحقق أهداف التنمية المستدامة دون أن تُنفَّذ أطر سياساتية دولية ووطنية تعمِّم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم بشكل منهجي.

10 - وأضافت قائلة إن الصندوق يرحب بالموضوع الفرعي للمؤتمر، الذي يتعلق بالمساواة في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الجيدة، وهي مسألة ضرورية لتحقيق التغطية الصحية للجميع. وتشمل الحواجز التي تحول دون الحصول على هذه الخدمات الوصم الاجتماعي والتمييز اللذين يواجههما الأشخاص ذوو الإعاقة والاعتقاد الخاطئ بأن هؤلاء الأشخاص ليس لديهم احتياجات طبيعية. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة أيضا مشاكل محتملة تتعلق بالصحة العقلية عند غياب التسهيلات اللازمة لهؤلاء الأشخاص وعدم شمولهم. فقد أظهرت الدراسات أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يحتجن إلى معلمات وقابلات وممرضات مدرَّبات بشكل أفضل لتجنب المضاعفات المختلفة التي يحتمل أن تعرض حياتهن للخطر. وتمتد أوجه الظلم هذه لتشمل الحصول على الخدمات التي تُقدَّم في إطار الاستجابة للعنف الجنساني: ففي حين أن 160 بلدا في جميع أنحاء العالم تحظر العنف العائلي، لم ينشئ سوى 17 بلدا خدمات ميسّرة للنساء ذوات الإعاقة الناجيات من العنف، ولا يعترف صراحةً بحقوق النساء ذوات الإعاقة سوى ربع البلدان.

11 - وأردفت بقولها إن شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تعتبر فريدة من نوعها وإنها تربط بين أصحاب مصلحة عديدين من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، حققت استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لإدماج منظور الإعاقة بالفعل 75 في المائة من مؤشرات استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. ويقوم الصندوق، من خلال برنامجه المتعلق بإدماج منظور الإعاقة، بدعم حقوق الإنسان، وتسخير خبرته التقنية وشراكته المعزّزة من أجل إدماج النساء والشباب من ذوي الإعاقة بصورة ذات مغزى.

12 - واستطردت قائلة إن المكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان طوّر تطبيقا للهواتف الذكية لتوفير معلومات عن الصحة الإنجابية ومنع العنف الجنساني للشباب والشابات من ذوي الإعاقات البصرية والسمعية. وفي المغرب، عُزّزت آلية التعاون والإحالة بين أخصائيي الرعاية الصحية من أجل تحسين الرعاية المتعددة الأبعاد للأشخاص ذوي الإعاقة، ووُضعت خطة وطنية للصحة وشؤون الإعاقة للفترة 2022-2026. ويعمل الصندوق في الوقت نفسه

على تحسين صحة المرأة في قطاع غزة عن طريق تقديم المشورة في مجال القبالة والدعم النفسي – الاجتماعي؛ ويعمل في غواتيمالا مع الشركاء لإقامة قنوات تواصل بين الأقران للنساء ذوات الإعاقة اللائي يعشن في المناطق الريفية؛ وفي موزامبيق، وُضِع برنامج لتدريب موجهي الشباب على شؤون الإعاقة والإدماج.

13 - ومضت تقول إن الصندوق سيواصل إقامة الشراكات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وخلال الاحتفال المقبل باليوم الدولي لمكافحة تغير المناخ، سيتحدث الشباب ذوو الإعاقة عن الكيفية التي يؤثر بها تغير المناخ على إعمال حقوقهم والكيفية التي يمكن بها للمنظمات أن تقوم بدور في هذا الصدد. وقالت إن الاستثمار في الالتزامات المبينة في الاتفاقية والوفاء بها يكتسي أهمية حاسمة لتعزيز إمكانية الوصول والإدماج.

14 - **السيد باريت** (المسؤول عن التوجيه التقني، مسائل الإعاقة، منظمة الصحة العالمية)، مشارك في حلقة النقاش: قال إن الدول الأطراف ملزمة بموجب المادة 25 من الاتفاقية بضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقهم الأصيل في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه على قدم المساواة مع الآخرين. وقد سبق الاعتراف بهذا الحق في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. غير أنه بالرغم من هذا الالتزام القائم منذ أمد بعيد، فدائما ما كان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع الصحة يأتي كفكرة هامشية، الأمر الذي يترتب عليه ترك ملايين الأشخاص خلف الركب.

15 - وأضاف قائلا إن *التقرير العالمي عن الإنصاف الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة* الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية مؤخرا كشف أن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من مجموعة من أوجه عدم المساواة الصحية التي تؤثر سلبا على حصائلهم الصحية. فعلى سبيل المثال، كثير من الأشخاص ذوي الإعاقة يموتون في عمر أصغر من غيرهم بما يصل إلى 20 عاما. ويواجه كثير منهم أيضا ضِعْفي خطر الإصابة بحالات صحية من قبيل الاكتئاب أو السكري أو أمراض القلب والأوعية الدموية. ويعاني كثير منهم أيضا في حياتهم اليومية من معوقات منها مثلا ما يتعلق بالبيئات المبنية أو وسائل النقل التي لا تتوافر فيها التسهيلات اللازمة لهم. وتنشأ أوجه الإجحاف هذه في مجال الصحة نتيجة لعوامل غير عادلة ويمكن تجنبها، من بينها الوصم، وضعف إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والاستبعاد من التعليم أو العمل، والفقر.

16 - وأردف بقوله إنه لا بد من معالجة أوجه الإجحاف هذه، لأن معالجتها ستكفل لـ 1,3 بليون شخص من ذوي الإعاقات الشديدة الحصول على حقهم في التمتّع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه. ويكتسي النهوض بالإنصاف في مجال الصحة للأشخاص ذوي الإعاقة أيضا أهمية جوهرية لتحقيق الأولويات العالمية الأساسية الثلاث في مجال الصحة وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن زيادة الإنصاف في مجال الصحة بضمان المساواة في الخدمات الصحية الرئيسية وسهولة الوصول إليها، بما يشمل رعاية الصحة الجنسية والإنجابية. ويكتسي هذا المسعى أهمية، لأن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون طائفة من أوجه الإجحاف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك زيادة مخاطر العنف والانتهاك والاستغلال، فضلا عن الممارسات التمييزية في قطاع الصحة. ومن الأمور الأساسية ضمان إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الرقمية والخدمات الصحية المقدّمة عن بُعْد، التي تشكل مستقبل تقديم الخدمات الصحية بالنسبة لمعظم الفئات السكانية. ومن الأمور الحيوية أيضا إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في المنظمات التي تمثلهم وفي عمليات صنع القرار.

17 - واسترسل قائلا إن منظمة الصحة العالمية تقوم، من أجل دعم تنفيذ *تقريرها العالمي عن الإنصاف في مجال الصحة للأشخاص ذوي الإعاقة*، بإعداد أداة للتخطيط الاستراتيجي على الصعيد الوطني ودليل للإجراءات المتصلة بالإعاقة يعالج العوامل المؤدية إلى ضعف الحصائل الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك مسؤولية مشتركة عن جعل إنصاف الأشخاص ذوي الإعاقة حقيقة واقعة. وفي حين أن سلطة تحقيق الإنصاف في مجال الصحة هي في نهاية المطاف في يد الدول الأطراف، يلزم أيضا أن يكون هناك تعاون وثيق مستمر بين أصحاب المصلحة المتعددين. وتعمل المنظمة الصحة العالمية على الصعد العالمي والإقليمي والقطري من أجل تحقيق هذا الهدف. وينبغي للدول الأطراف أن تتحرك بشكل عاجل من أجل بلوغ أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه للأشخاص ذوي الإعاقة.

18 - **السيدة فيدمر – إليسكو** (كبيرة منسقي شؤون الشمول الرقمي في مكتب التطوير التابع للاتحاد الدولي للاتصالات)، مشاركة في حلقة النقاش: قالت إن الاتحاد الدولي للاتصالات أعدّ منذ صدور تقريره السابق عدة أنشطة شارك فيها أكثر من 700 من أعضاء الاتحاد وأصحاب المصلحة وصانعي القرارات في 60 بلدا، بهدف تعزيز المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية الوصول إلى

الوسائل الرقمية. وتشمل هذه الأنشطة توفير التدريب والمشورة لصانعي السياسات والقرارات من 14 بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وتوفير التوجيه للدول بشأن تقييم ورصد تنفيذ إمكانية الوصول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تماشيا مع الاتفاقية من أجل بناء مجتمعات رقمية شاملة للجميع؛ وتقديم التدريب التنفيذي لأعضاء الاتحاد وأصحاب المصلحة الإقليميين؛ وتبادل الممارسات الجيدة من خلال جلسات التحاور أثناء انعقاد المنتديات الإقليمية المقامة تحت عنوان "إمكانية الوصول – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع".

19 – وأضافت قائلة إن الاتحاد الدولي للاتصالات، في إطار سعيه إلى دعم الجهود العالمية الموجهة لعملية التنفيذ، روّج أيضا لأكثر من 70 موردا وأداة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية الوصول إلى الوسائل الرقمية خلال أكثر من 30 مناسبة مجانية أقيمت بلغات متعددة من لغات الأمم المتحدة، وهي موارد وأدوات تكتسي طابعا محليا أينما أمكن، وغالبا ما تتاح في أشكال رقمية يسهل الوصول إليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسجَّل أكثر من 200 3 من أصحاب المصلحة و 761 مشاركا لتلقّي التدريب على كيفية ضمان كون نظم التقدّم للوظائف وتوظيف العمالة عبر الإنترنت في متناول الجميع. وأفادت بأن الاتحاد يسعى أيضا إلى تحديث موارده وتحسينها باستمرار، وأن التدريب الذي أعده الاتحاد في مجال الاتصالات الرقمية الشاملة للجميع في حالات الأزمات والطوارئ متاح حاليا بخمس من لغات الأمم المتحدة.

20 – وأردفت بقولها إنه قد وُضِع أيضا دليل للخبراء بشأن إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتصل بالوكالات المعنية بتطوير وتنفيذ مبادرة الاتحاد بشأن القرى الذكية والجزر الذكية لتحسين المعرفة بإمكانية الوصول في سياق رقمنة القرى والجزر. وأشار تقرير صادر عن الاتحاد في عام 2022 إلى أن 90 بلدا لديها سياسات وتدابير تنظيمية لإمكانية الوصول، مقارنة بـ 60 بلدا فقط في عام 2018. وأُطلق معيار عالمي مشترك بين الاتحاد ومنظمة الصحة العالمية بشأن إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية عن بُعْد في حزيران/يونيه 2022، وحُدِّث في آذار/مارس 2023، وهو يتضمن مجموعة متطلبات لمقدمي الخدمات فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

21 – واستطردت قائلة إنه يجري توسيع نطاق التعاون بين الاتحاد ومنظمة الصحة العالمية ليشمل مبادرات تركز على حماية السمع في الألعاب والرياضات الإلكترونية، وعلى تشكيل مجموعة تركيز لزيادة مساهمة الذكاء الاصطناعي في الصحة، حيث يجري وضع إطار مرجعي لدعم المطورين والمنظمين في تقييم الحلول الصحية القائمة على الذكاء الاصطناعي. وقد عزّز الاتحاد واجهة المستخدمين الخاصة به وقدم إرشادات لمساعدة المستخدمين ذوي الإعاقة أثناء عمليات البحث. وأعد أيضا تقارير عن إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات البث، بما يشمل البارامترات التقنية والتشغيلية.

22 – ومضت تقول إن موظفي الاتحاد تلقوا تدريبا إلزاميا يتعلق بإمكانية الوصول في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواقع الشبكية، وإن النتائج ومستويات الأداء كانت مشجّعة في عام 2022 في سياق استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. ويعمل الاتحاد أيضا على التأكد من امتثال موقعه الشبكي للمبادئ التوجيهية للنفاذ إلى محتوى الشابكة. ويعد تعميم إمكانية الوصول إلى الوسائل الرقمية بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة أمرا أساسيا لتحقيق أهداف الاتفاقية. وشجّعت الجميع على استخدام موارد الاتحاد وتقاسمها، بهدف بناء عالم شامل للجميع رقميا.

23 – **السيدة أبو الغيب** (مديرة صندوق شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، مشاركة في حلقة النقاش: قالت إن صندوق شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يمثل آلية فريدة تجمع بين منظومة الأمم المتحدة والحكومات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل دعم تنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع. ويعمل الصندوق منذ 10 سنوات في 87 بلدا لتشجيع إقامة نظم وعمليات أكثر شمولا للجميع، وهو ما يُحدث تحولا في حياة الملايين من الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال القوانين والسياسات الشاملة للجميع وبناء القدرات والمشاركة.

24 – وأضافت قائلة إن الشراكة، خلال العقد الماضي، شجعت على اتباع ممارسات أكثر شمولا فيما يقرب من نصف البلدان التي صدقت على الاتفاقية. وفي جميع أنحاء العالم، تسعى الحكومات أكثر فأكثر إلى تحويل التزاماتها إلى حقائق واقعة على الصعيد الوطني، ويتزايد الطلب على عمل الشراكة، التي تسعى جاهدة للحصول على مزيد من الموارد للعمل في البلدان البالغ عددها 72 التي تنتظر الدعم. غير أن التقدم يتحقق ببطء على الصعيد القطري، وبعض البلدان غير قادرة على أن تحوّل كامل التزاماتها الخطية إلى إجراءات ملموسة، وخطط تنفيذ، وميزانيات وآليات رصد، وتفاعلات مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

25 - واستطردت قائلة إن الشراكة تستكشف باستمرار أفضل السبل للنهوض بالاستراتيجيات الرامية إلى تسريع وتيرة التنفيذ على الصعيد الوطني. وأوضحت أن القيام بذلك له أهمية حيوية بالنظر إلى أن أزمات السنوات الأخيرة أثّرت بقوة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد برهنت جائحة كوفيد-19 والصدمات المناخية والحرب في أوكرانيا على هذه الحقيقة الواقعة. واتخذت الشراكة في هذا الصدد إجراءات فورية للاستجابة للأزمة في أوكرانيا والبلدان المجاورة.

26 - ومضت تقول إن المجتمع الدولي يجب أن يعمل بشكل جماعي لضمان وضع سياسات ونظم شاملة للجميع بحق، وهو ما لا يمكن تحقيقه من خلال العمل بشكل انعزالي. وفي العام الماضي، دعمت الشراكة 38 برنامجا، إلى جانب خمسة برامج متعددة الأقطار، للنهوض بتنفيذ الاتفاقية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على الشراكة ووكالاتها الشريكة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تبذل المزيد من الجهد لمعالجة الثغرات في تنفيذ الاتفاقية وتسريع وتيرة التقدم في البلدان الأكثر احتياجا. وقالت إن التغيير لا يمكن أن يتحقق إلا ببذل جهود جماعية وترجمة الالتزامات إلى إجراءات ملموسة.

27 - **السيدة أليسجابانا** (وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للّجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، مشاركة في حلقة النقاش: قالت، في بيان مسجل مسبقا بالفيديو، إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ما فتئت تعمل بنشاط على تعزيز وقيادة الجهود الإنمائية التي تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة في المنطقة منذ 30 عاما، بما يشمل تنظيم عقد الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على مدار أربعة عقود متتالية.

28 - وأضافت قائلة إن العقدين الأولين ركّزا على التحول من النماذج الطبية والخيرية للإعاقة إلى نهج قائم على الحقوق، وهو ما أسهم في خروج الاتفاقية إلى النور. أما بالنسبة للعقد الثالث، فقد اعتمدت الدول الأعضاء استراتيجية لتحويل هذه الحقوق إلى حقيقة واقعة للأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ من خلال مجموعة من الأهداف الإنمائية المتفق عليها إقليميا فيما يتصل بالإعاقة تحديدا. وتدعو الاستراتيجية الدول إلى التعجيل بالتصديق على الاتفاقية وتنفيذها ومواءمة تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقية. وفي إطار التحضير للاستعراض النهائي للعقد الثالث، أجرت اللجنة دراسة استقصائية لتقييم الحالة الراهنة للتنمية التي تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة. وتشمل بعض الإنجازات الأكثر شيوعا وضع قوانين وسياسات واستراتيجيات للأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك إدخال تحسينات على إمكانية الوصول المادي والصحة وإعادة التأهيل والتعليم.

29 - وأردفت بقولها إنه قد صدّق على الاتفاقية أو انضم إليها إلى الآن 49 من أصل 55 من الدول الأعضاء في اللجنة والأعضاء المنتسبين الذين لديهم صلاحية إبرام المعاهدات. وتقدم سلسلة المنشورات التي أصدرتها اللجنة مؤخرا بشأن مواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقية لمحة عامة عن الاتجاهات السائدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي تهدف إلى دعم الدول الأعضاء في اللجنة في تعزيز جهود المواءمة من خلال مجموعة من التوصيات.

30 - وتابعت قائلة إنه في حين أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ أحرزت تقدما جديرا بالثناء خلال العقد الثالث، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فالأشخاص ذوو الإعاقة في جميع أنحاء المنطقة يعانون عموما من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتكون احتمالات التحاق الأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس أقلّ. ولا يعمل سوى واحد من كل أربعة أشخاص من ذوي الإعاقة، ولا يتمتع بالحماية الاجتماعية سبعة من كل عشرة أشخاص منهم. ويُمثَّل الأشخاص ذوو الإعاقة تمثيلا ناقصا في عمليات صنع القرار، حيث يشكّلون أقل من واحد في المائة من مجموع أعداد البرلمانيين في المنطقة.

31 - واستطردت بقولها إنه من منطلق الاعتراف بالحاجة إلى إعادة تأكيد التزام المنطقة بالتنمية التي تشمل المسائل المتعلقة بالإعاقة، اعتُمد في العام السابق إعلان جاكرتا بشأن عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، 2023-2032. ويسلط الإعلان الضوء على ستة مجالات للاستثمار الاستراتيجي من أجل تسريع الإجراءات الرامية إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها. ويتعلّق الجزء الأول بمواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقية. ويدعو إعلان جاكرتا إلى إجراء استعراضات شاملة للتشريعات الوطنية، وتوفير التوجيه بشأن تنفيذ الاتفاقية، وتدريب جميع الموظفين المعنيّين بإنفاذ القانون على المسائل المتعلقة بالاتفاقية. ويسلط الضوء أيضا على إدماج توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة والسياسات والبرامج والميزانيات الوطنية ووضع الأطر التعزيزية لتشجيع تنفيذ الاتفاقية وحمايته ورصده.

32 - ومضت تقول إن المجالات الاستراتيجية الخمسة الأخرى التي يُسلَّط عليها الضوء في إعلان جاكرتا هي مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة ذات مغزى، وإتاحة إمكانية الوصول للجميع من خلال مراعاة ذلك في التصميم، وإشراك القطاع الخاص، واتّباع نهج إزاء إدماج منظور الإعاقة يستند إلى دورة حياة ويراعي المنظور

الجنساني، وتتبّع التقدم المحرز في تحقيق التنمية التي تشمل المسائل المتعلقة بالإعاقة. وتقوم اللجنة حاليا بوضع دليل عملي لدعم الدول الأعضاء في تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين على صعيد تنفيذ الإعلان. وقالت إن الإعلان يوفر إطارا يتيح مواصلة التقدم نحو تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع بحقوقهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

33 - **ممثلة إكوادور**: قالت إن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يمثلون تمثيلا ناقصا في التحليلات العالمية، تعد من المسائل الملحة. وعلاوة على ذلك، من الضروري تسليط الضوء على الفقر والفقر المدقع، ولا سيما فيما يتعلق بآثارهما على الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية لهم. وتبيّن الإحصاءات الارتباط الشديد بين الإعاقة وخطر الفقر؛ وينبغي توجيه الجهود نحو إيجاد عملية صنع قرار تعزّز استقلالهم وإدماجهم الاقتصادي وتحسّن من سبل عيشهم. ويمثل الفقر آفة تؤثر على ملايين البشر في جميع أنحاء العالم، ولكن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من ضعف مزدوج. فهم لا يواجهون فقط حواجز ناشئة عن إعاقتهم، بل ويواجهون أيضا تحديات اجتماعية - اقتصادية تعرقلهم عن الوصول إلى الفرص والموارد اللازمة لحياة كاملة وكريمة. والإعاقة ليست حالة متأصلة في الفرد، بل هي بالأحرى نتيجة لحواجز يضعها المجتمع أمامه. ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد تعزيز استقلال الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم الكاملة من خلال نهج شامل للجميع. وأشارت إلى أن إكوادور لديها استراتيجية وطنية للإدماج دون حواجز وخطةٌ وطنية لتوفير الفرص بما يتماشى مع خطة عام 2030.

34 - **السيدة دياتا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قالت إن البيان الذي أدلت به ممثلة صندوق شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أشار إلى البلدان العديدة التي تنتظر موارد لمساعدتها في تنفيذ الاتفاقية. وتعمل جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ الاتفاقية على الصعد المؤسسي والقانوني والتنظيمي، وهي تحتاج إلى دعم تقني ومادي ومالي في عملها هذا. وطلبت الحصول على هذا الدعم من الشراكة، لأن بلدها لديه الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في ظل حالة الحرب الراهنة.

35 - **السيد حميدوش** (المغرب): قال إن بلده، منذ انضمامه إلى الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري في عام 2009، لم يدّخر جهدا في مواءمة إطاره التشريعي مع الأحكام ذات الصلة، بما في ذلك مبدأ عدم التمييز. وبالإضافة إلى ذلك، جرَّم المغرب التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع قوانينه الوطنية وأنشأ لجنة للانتصاف من أي انتهاكات لحقوق هؤلاء الأشخاص. واعتمد البلد أيضا قانونا إطاريا وأدمج سياسات عامة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها.

36 - **السيدة راموس** (الفلبين): قالت إن الفريق القطري لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) طلب في وقت سابق من هذا العام عقد جلسة إعلامية مع المجلس الوطني لشؤون الإعاقة في الفلبين، بغية إقامة شراكة أكثر اتساما بالطابع الرسمي. وقالت إن بلدها يرحب باهتمام اليونيسف بتعزيز وتعميم جهوده المتصلة بالإعاقة، وإنه يتطلع إلى إضفاء الطابع الرسمي على هذه الشراكة من أجل تقديم خدمات أفضل للأطفال ذوي الإعاقة.

37 - وأعربت أيضا عن الترحيب باختيار مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للفلبين لإجراء اختبار تجريبي لقاعدة بياناتها الخاصة بتتبّع التوصيات على الصعيد الوطني. وقالت إن هذا النظام يمكن أن يقوم بدور أداة للتذكير المستمر بحجم العمل المطلوب، فيساعد على تحويل توصيات هيئات المعاهدات والاتفاقية إلى واقع معاش وييسّر الإدماج الحقيقي لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

38 - **السيدة مانومبي - نكوبي** (ناميبيا): قالت إن بلدها يعمل جاهدا لتنفيذ صكوكه القانونية ومواءمتها مع الاتفاقية. غير أنه يواجه أيضا مسائل تتعلق بالتمويل، وعلى الرغم من أنه يُعتبر بلدا متوسط الدخل، فإن هذا المركز لا يعكس الواقع المعاش على الأرض. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها لناميبيا أن تستفيد من صندوق شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

39 - **السيدة بيرسود** (غيانا): قالت إن الاتفاقية تجسّد نقلة نوعية في اتجاه إقامة نموذج اجتماعي يعترف بالأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم أعضاء كاملي العضوية في المجتمع ومتساوين مع غيرهم. والإعاقة ليست مسألة منعزلة؛ بل هي جزء لا يتجزأ من المجتمع. وقد أحرزت غيانا، من خلال تخصيص اعتمادات الميزانية، تقدما كبيرا على صعد التدريب المهني التقني، وريادة الأعمال، وتهيئة الفضاءات ذات الصلة. وهي تتحرّك أيضا في اتجاه تحقيق مستويات أعلى فيما يتصل باستيعاب الجميع في القوة العاملة. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن لبلدها أن يحصل بها على التمويل والموارد من الوكالات الدولية والبلدان المتقدمة النمو بينما هو يبذل جهودا حثيثة لإحداث تغيير ذي مغزى. وأعربت عن تطلّع غيانا إلى تلقّي المساعدة في مجال تقييم السياسات باستخدام أدوات موحَّدة من أجل الحصول على معلومات دقيقة عن مستوى تنفيذها للاتفاقية.

40 - **السيدة أبو الغيب** (مديرة صندوق شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إنها تعترف بالاحتياجات الكبيرة والعاجلة للبلدان، وإن الشراكة تسعى باستمرار إلى الحصول على موارد إضافية من أجل تقديم المساعدة في هذا الصدد. وردّت على سؤال ممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقالت إن الشراكة تقوم حاليا بإطلاق برنامج في هذا البلد، تنفذه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وأشارت إلى السؤال الذي طرحته ممثلة ناميبيا، فقالت إن الشراكة تعترف بالحاجة إلى تقديم المزيد من الدعم وتسعى باستمرار إلى الحصول على مزيد من الموارد لتلبية هذه الطلبات. وبمجرد أن تتاح الموارد، ستطلق الشراكة المزيد من الدعوات إلى تقديم مقترحات وستسعى جاهدة إلى مواصلة الاستجابة للاحتياجات، مع التواصل بنشاط مع البلدان لفهم مطالبها.

41 - **السيد تشافيز بينياس** (منسق الوحدة المعنية بحقوق الإنسان وشؤون الإعاقة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): رد على السؤال الذي طرحته ممثلة غيانا، فقال إن هناك أدوات أُعِدت بالتشاور مع عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة لرصد تنفيذ السياسات الداخلية وتحليل القضايا الخاصة بقطاعات بعينها. وأضاف قائلا إن استخدام مؤشرات حقوق الإنسان يمكن أن يتيح وضع المزيد من المؤشرات من أجل قياس البرامج الداخلية بطريقة موحَّدة.

42 - **السيدة فيدمر - إلييسكو** (كبيرة منسقي شؤون الشمول الرقمي في مكتب التطوير التابع للاتحاد الدولي للاتصالات): ردّت على التعليق الذي أبدته ممثلة غيانا، فقالت إن 70 في المائة من سكان العالم سيعيشون في مدن ذكية خلال العقود الثلاثة المقبلة. وأفادت بأن هناك عدة موارد إلكترونية خاصة بالاتحاد متاحة للاستخدام مجانا بمختلف لغات الأمم المتحدة، بما في ذلك الدورة التدريبية المعنونة "Beyond smart cities = smart for ALL" (ما بعد ذكاء المدن = ذكاء كل البيئات). وقام الاتحاد أيضا، قبل عامين، بإعداد مجموعة أدوات وإجراء تقييم ذاتي لتلقّي سياسات واستراتيجيات وممارسات جيدة مصمّمة لملاءمة السياق المحدد بحيث تتيح تقييم التنفيذ ورصده بما يتماشى مع الاتفاقية.

الجزء 2: المكلفون بولايات وأصحاب المصلحة

43 - **السيدة فيفوامي** (رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، مشاركة في حلقة النقاش: قالت إن اللجنة أجرت خلال العام الماضي 14 حوارا بنّاء مع الدول الأطراف واعتمدت 14 ملاحظة ختامية بشأن جميع الالتزامات والحقوق و 10 قوائم بالمسائل، فضلا عن قائمتي مسائل تم تجميعهما قبل تقديم التقارير في إطار عمليات الاستعراض. ونظرت اللجنة في سبعة بلاغات فردية مقدّمة بموجب البروتوكول الاختياري، وكذلك في المعلومات والإجراءات ذات الصلة بالادعاءات المقدّمة بشأن الانتهاكات الجسيمة والممنهجة للحقوق بموجب الاتفاقية. وقرّرت اللجنة أيضا إعداد تعليق عام على المادة 11 من الاتفاقية، بشأن حالات الخطر وحالات الطوارئ الإنسانية.

44 - وقالت إن اللجنة، بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت التعليق العام رقم 8 (2022) بشأن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والعمالة (CRPD/C/GC/8). وأضافت أن اللجنة تعترف بأن التمييز لصالح الأشخاص غير ذوي الإعاقة يؤثر سلبا على الحق في العمل، وأنها تحث الدول الأطراف على إلغاء جميع التشريعات التمييزية التي تستبعد أو تقيّد مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في أسواق العمل المفتوحة.

45 - وأردفت بقولها إن المبادئ التوجيهية بشأن إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية، بما في ذلك في حالات الطوارئ (CRPD/C/5)، تُكمِّل تعليقها العام رقم 5 (2017) بشأن العيش المستقل والإدماج في المجتمع (CRPD/C/GC/5) والمبادئ التوجيهية بشأن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحرية والأمن (A/72/55، المرفق). وتحث اللجنة الدول على أن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة الانتقال من المؤسسات إلى مجتمعات العيش المستقل على قدم المساواة مع الآخرين.

46 - واسترسلت قائلة إن اللجنة تواصل التفاعل مع غيرها من هيئات معاهدات حقوق الإنسان ومع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما فيما يتعلق بالنهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الإعاقة. وهي أيضا تواصل العمل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات والأطر المستقلة، والمنظمات الإقليمية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. وعلاوة على ذلك، اجتمع أعضاء اللجنة في ذلك الأسبوع مع بعض الدول الموقعة، وشجّعوها على تحسين تنفيذ الاتفاقية وعلى التصديق عليها.

47 - واستطردت قائلة إن من التحديات التي تواجه عمل اللجنة أن عدد الجلسات العامة أو جلسات الفريق العامل لما قبل الدورة لم يشهد أي زيادة منذ عام 2014، على الرغم من زيادة عدد أعضاء الاتفاقية من 130 إلى 186 دولة طرفا بين عامي 2013 و 2023. ونتيجة لذلك، يستغرق النظر في التقارير الأولية ست سنوات في المتوسط، ويستغرق النظر في التقارير الدورية أربع سنوات في المتوسط، وهو ما جعل من اللجنة هيئة المعاهدات التي لديها العدد الأكبر من التقارير المتراكمة التي لم يُنظَر فيها بعد. كما أن الكيانات المعنية لديها فهم محدود للمعايير المتعلقة بإمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة ولا تطبق هذه المعايير بالقدر الكافي.

48 - ومضت تقول إن قرار قصر الترجمة الشفوية عن بُعد على 30 دقيقة خلال الاجتماعات المعقودة بالطريقة المختلطة التي تستغرق ثلاث ساعات قد أحدث أثرا غير متناسب على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة عبر الإنترنت. كما أن الافتقار إلى الأموال اللازمة لتوفير نسخ مبسّطة اللغة وسهلة القراءة من الوثائق يمثل مشكلة منذ إنشاء اللجنة. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تشارك في أنشطة التوعية في هذا الصدد. وما زالت اللجنة ملتزمة بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة للدفع قدما بالمواضيع الفرعية قيد المناقشة من خلال منظور تقاطعي.

49 - **السيدة سيسترناس رييس** (المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول)، مشاركة في حلقة النقاش: قالت إنه تماشيا مع الاتفاقية وخطة عام 2030، وُضعت مبادئ توجيهية وصيغت وثائق بشأن التعليم الشامل للجميع ونظام العدالة ومسائل الأمومة فيما يخصّ النساء ذوات الإعاقة. وقد أدت هذه الإجراءات إلى إنتاج وثائق خطية وأشرطة فيديو يمكن استخدامها لأغراض بناء قدرات الموظفين. وتم أيضا إعداد أشرطة فيديو للأطفال والمراهقين عن زملائهم في الدراسة من ذوي الإعاقة، في حين تم إعداد مواد سمعية بصرية لتناول مسائل من قبيل الحق في التعليم وإمكانية اللجوء إلى العدالة، ومسائل الأمومة فيما يخص النساء ذوات الإعاقة. ويجري إعداد أشرطة فيديو إضافية بشأن المبادئ التوجيهية ذات الصلة بإمكانية استخدام الوسائل الرقمية، كما يجري تنفيذ ثماني حملات تتضمن مبادئ توجيهية سمعية بصرية. وجميع الدول الأطراف ومنظمات المجتمع المدني مدعوة إلى استخدام هذه المواد في بلدانها، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وعقد حلقات عمل للموظفين في مختلف الميادين.

50 - واستطردت قائلة إنه يجري الاضطلاع بأنشطة شاملة لعدة قطاعات لتلبية احتياجات النساء ذوات الإعاقة. ومن المهم التذكير بالحاجة إلى كفالة تحقّق التقاطعية بين استراتيجية الأمم المتحدة للتكافؤ بين الجنسين واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، بغية رؤية النساء ذوات الإعاقة يعملن داخل المنظمة. ولطالما كان التعليم الشامل للجميع عنصرا محوريا في هذه الولاية، ومن الضروري اتباع إجراءات شاملة لعدة قطاعات من أجل إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال عمل الحكومات المحلية على مستوى القواعد الشعبية.

51 - **السيدة ألامبويا** (ممثلة عن المجتمع المدني، ورئيسة منظمة تحويل المجتمعات المحلية لتحقيق الإدماج)، مشاركة في حلقة النقاش: قالت إنها، كامرأة أفريقية ذات إعاقة، تود أن تؤكد أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون أشكالا متعددة ومتقاطعة من التمييز تظل في كثير من الأحيان غير معترف بها ودون معالجة. ورحبت بالمبادئ التوجيهية بشأن إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية، بما في ذلك في حالات الطوارئ (CRPD/C/5)، ودعت إلى تنفيذها بسرعة وبصورة شاملة.

52 - وأردفت قائلة إن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى كفالة تنفيذ الاتفاقية لصالح جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم أكثر الأشخاص تعرضا للتهميش ونقص التمثيل. ومما يؤسف له أن هذا التحول في النموذج الفكري لم يتسن بعد تحقيقه بالنسبة لكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم مشاكل عند مساحات التقاطع بين الصحة والإعاقة، ولا سيما الصحة العقلية والأمراض غير المعدية، ينبغي التذكير بأن النموذج الاجتماعي المتعلق بالإعاقة والمعايير المتفق عليها دوليا بموجب الاتفاقية هما مسألتان غير قابلتين للتفاوض. وأي خطاب بشأن الإنصاف في مجال الصحة، بما في ذلك الصحة العقلية، يجب أن يستند إلى حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقية، وليس إلى نهج قائم على النماذج الطبية.

53 - وتابعت كلامها قائلة إن خطر إضاعة جزء من التقدم المحرز في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة هو خطر حقيقي جدا. فبعد مرور 15 عاما على دخول الاتفاقية حيز النفاذ، صار من الضروري مواصلة التساؤل عن الكيفية التي يتعامل بها العالم مع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بكل تنوّعهم. ولهذا السؤال أهمية بالغة في الوقت الذي يستعد فيه العالم لمناقشة التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقيام بالأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ولم يصبح إدماج

منظور الإعاقة بعد موضوعا يجري التعامل معه كمبدأ أساسي يُستند إليه في صنع السياسات ووضع البرامج. وعندما قال الأمين العام إن الوقت قد حان لدق ناقوس الخطر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كان يجب دق ناقوس الخطر بصوت أعلى فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

54 - ومضت قائلة إن الأنظمة غير العادلة لن تؤدي إلا إلى نتائج غير عادلة. ولقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة والقيام بنقلات مفضية إلى التحول وإجراء تغييرات نظمية، بالإضافة إلى اتباع نهج تقاطعي إزاء إدماج منظور الإعاقة. وهناك حاجة إلى البيانات للدفع قدما بعملية صنع سياسات شاملة للجميع، بالإضافة إلى تمويل مخصص للتنمية الشاملة للجميع واتباع نهج محوره الناس يستند إلى مبدأ مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة ذات مغزى، على النحو المكرّس في الاتفاقية. وطلبت من الجميع النظر في مسألة ما الذي يمكن القيام به بشكل مختلف لبناء عالم تتحقق فيه إمكانية الوصول ويكون شاملا للجميع، ولمعالجة الأسباب الجذرية للاستبعاد الذي يعاني منه الأشخاص ذوو الإعاقة.

55 - **السيد كوين** (المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، مشارك في حلقة النقاش: تكلم عن طريق وصلة فيديو، فقال إن القيمة الرئيسية لمؤتمر الدول الأطراف هي إتاحة حيّز يمكن فيه لجميع أصحاب المصلحة تبادل وجهات نظرهم والعمل معا من أجل إيجاد حلول للتحديات والعقبات التي يواجهونها. وأضاف أنه يتطلّع إلى تلقّي إحاطات بشأن المناقشات التي جرت بشأن موضوع المخاطر التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة والفرص المتاحة لهم في سياق الذكاء الاصطناعي، وبشأن كيفية تسخير هذه القوة الجديدة. ويجب أيضا إدراج الذكاء الاصطناعي في النقاش الدائر بشأن كفالة إسماع صوت المجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا.

56 - وواصل كلامه قائلا إنه من المهم أيضا، في هذا الصدد، تعريف المجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا. ففي الماضي، كان ينظر إليها في الغالب من حيث الفئات التشخيصية للإعاقة، سواء كانت جسدية أو حسية أو نفسية - اجتماعية أو غير ذلك. ومن الضروري أيضا أن يُعطى للوضع المحيط بالشخص وزنٌ أكبر لدى تحديد من هم ممثلون تمثيلا ناقصا، وذلك من خلال النظر إلى العمليات المنطوية على استبعاد وإلى أولئك الذين يتأثرون بها. فعلى سبيل المثال، بدأ تحرير فئات كاملة من الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم من الإيداع في مؤسسات الرعاية ومن الحرمان من الأهلية القانونية. ولا تزال أصواتهم التي كانت دوماً متجاهلة بحاجة إلى أن تسمع، ولا سيما فيما يتعلق بتحديث خدمات الرعاية الاجتماعية ونظم الرعاية.

57 - وزاد على ذلك أنه نادرا ما يُسمَع صوت اللاجئين والنازحين داخليا من ذوي الإعاقة، وكذلك الحال بالنسبة إلى الضحايا المدنيين للنزاعات المسلحة من ذوي الإعاقة. وبالنظر إلى أن هذه المجموعة الأخيرة تشكل في المتوسط 15 في المائة من أي جمهور من السكان المدنيين، فإن هذه الحالة غير مقبولة. ولدى الأشخاص ذوي الإعاقة أيضا رؤى رئيسية بشأن الإدماج، وهو ما يمكن أن يسهم في عمليات بناء السلام. ومع ذلك، يبدو أنهم يُستبعدون بشكل منهجي من معظم عمليات بناء السلام في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن التحالفات بين مختلف مجموعات المجتمع المدني، التي تعتبر محورية في أي عملية تغيير، كانت عادةً محفوفة بالمشاكل عندما يتعلق الأمر بالإعاقة. كما أدى الافتقار على المستوى النظمي إلى فرص بناء الائتلافات والتحالفات إلى خفوت صوت الأشخاص ذوي الإعاقة.

58 - وتابع قائلا إن كون الشخص في مكان يصعب الوصول إليه أمرٌ يتجاوز مجرد كونه ذا إعاقة؛ فهو يعني أيضا أن العمليات التقليدية التي تكفل للشخص أن يكون صوته مسموعاً لم يتم تكييفها بشكل كاف. ومن شأن انعدام الشمول على هذا النحو أن يؤثر على الجميع. وكما لاحظ كثيرون، فإن خطة إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تتقاطع مع النقاش الدائر بشأن إرساء الديمقراطية. ويتمثل التحدي في إيجاد سبل للقضاء على المتغيرات التي تحول دون إسماع أصوات فئات معينة. وليس المطلوب هو معالجة الصعوبات التقنية المصاحبة لإعاقات معينة فحسب، بل ويلزم أيضا التصدي لتركة الاستبعاد والاختفاء من المشهد التي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة في ميادين شتّى. ومن الضروري أيضا النظر في الصلة بين الديمقراطية والإعاقة. فزيادة المشاركة تعني تحسين عمليات صنع القرار والنتائج. ويؤدي تعزيز المشاركة أيضا إلى حوكمة أكثر استجابة للشعب. ولهذا السبب، فإن إيجاد تحالف بين ميادين حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون يعدّ أمرا أساسيا.

59 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أجرت في العام السابق جلسة تحاور بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في أوكرانيا تخلّلها توجيه اتهامات مسيّسة ضد بلده، في حين لم يصدر أي انتقاد لقيادة أوكرانيا. وتساءل عما إذا كانت هناك ممارسة قائمة لعقد جلسات تحاور فيما يتعلق ببلدان غير أوكرانيا. وتساءل أيضا عن اليوم الذي ستتكلم فيه اللجنة

دعما للرياضيين الأولمبيين ذوي الإعاقة الروس والبيلاروسيين المحرومين منذ فترة طويلة من الحق في المشاركة في المسابقات الدولية لألعاب القوى. وفي الوقت نفسه، قامت محكمة الاستئناف التابعة للّجنة الدولية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في آذار/مارس 2023 بإلغاء قرار تعليق عضوية روسيا وبيلاروس في تلك اللجنة. وقال إنه ينبغي للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن تعرب عن دعمها للرياضيين المعنيين.

60 - **السيد أوروزكو** (كولومبيا): قال إن حكومة بلده تجري إصلاحات وتغييرات هيكلية بغية معالجة التفاوتات الاجتماعية. وطلب تقديم توصيات بشأن الهياكل المؤسسية الجديدة في كولومبيا، ولا سيما لمعالجة مسألة التقاطعية بين مجتمعات الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة وبين الشباب وعامة الأشخاص من ذوي الإعاقة.

61 - **السيدة بيرسود** (غيانا): تساءلت عما إذا كانت هناك أي موارد متاحة بشأن التوحد يمكن أن تسترشد بها البلدان النامية أو المتخلفة النمو، وتحديدا فيما يتعلق بتزايد أعداد حالات التوحّد بعد جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، تساءلت عما إذا كانت هناك أي أدوات فعالة متاحة للبلدان النامية فيما يتعلق بالاتصال والتدريب لصالح الأشخاص الذين يحتاجون إلى لغة إشارة موحّدة، وعما إذا كانت هناك أي أدوات لجمع البيانات يمكن أن تساعد في تحقيق تكامل النظم ويمكن توفيرها مجانا للبلدان النامية.

62 - **السيدة موزغوفايا** (بيلاروس): قالت إن بيلاروس عملت خلال العام الماضي على كفالة إجراء تقييم محايد من جانب هيئات الأمم المتحدة المختصة للقرارات التي اتخذتها اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالرياضيين البيلاروسيين والروس، إلى جانب تقييم مدى توافق تلك القرارات مع الاتفاقية. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالتعليقات على هذه المسألة.

63 - **السيدة فيفوامي** (رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): ردّت على سؤال ممثل الاتحاد الروسي، فقالت إن اللجنة لا تجري مشاورات غير رسمية بشأن البلدان، بل تدعو الدول الأطراف والوكالات المهتمة إلى مناقشة المسائل التي يتم توجيه انتباه اللجنة إليها. وستُعقد مشاورة غير رسمية أخرى في وقت لاحق من ذلك العام بشأن التعقيم. وبالنسبة للمسألة المتعلقة بالألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة، أوضحت أنها لا تملك حاليا إجابة، وطلبت أن يحال السؤال ذو الصلة كتابة؛ وستقوم الأمانة العامة واللجنة بعد ذلك بمناقشته والرد عليه.

64 - وفيما يتعلق بتقلص الموارد وما له من آثار على التنفيذ، أشارت إلى أنه من المهم معالجة المسائل المتصلة بالإعاقة بطريقة تقاطعية، وأنه ينبغي اتباع نهج ذي محورين لتلبية احتياجات التمويل. وفي الوقت نفسه، يمكن العثور على أدوات مختلفة على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومن لا يجد الأدوات التي يحتاجها عليه أن يراسل اللجنة.

65 - **السيدة سيسترناس ربيس** (المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول): ردت على ممثل كولومبيا، فقالت إن وزارة المساواة والإنصاف المزمع إنشاؤها في ذلك البلد ينبغي أن تجري تحليلا مقارنا ومتعمقا للسياسات والاستراتيجيات لكي تضمن لنفسها النجاح. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحته ممثلة غيانا بشأن التوحد، قالت إن شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي محفل جيد لمواصلة استكشاف هذه المسألة.

66 - **السيدة ألامبويا** (ممثلة عن المجتمع المدني، ورئيسة منظمة تحويل المجتمعات المحلية لتحقيق الإدماج): ردت على سؤال ممثلة غيانا، فقالت إن التوحد هو إعاقة ممثلة تمثيلا ناقصا وإن زيادة الوعي بالفئات الممثلة تمثيلا ناقصا أمر أساسي، تماشيا مع الاتفاقية. ولذلك، هناك حاجة إلى زيادة الوعي بالتوحد وبالاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي التوحّد. وفي هذا الصدد، فإن دعم الأشخاص ذوي التوحد لكفالة إسماع أصواتهم والسماح لهم بتمثيل أنفسهم أمر أساسي أيضا.

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية *(تابع)*

(أ) **مناقشة عامة** (CRPD/CSP/2023/1 و CRPD/CSP/2023/2 و CRPD/CSP/2023/3 و CRPD/CSP/2023/4) *(تابع)*

67 - **السيدة الأستاذ** (الكويت): قالت إن بلدها ما فتئ يسعى جاهدا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال عمل لجنته الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة. والدعوة التي شعارها "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا" أمر أساسي لضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات وضع الاستراتيجيات المتعلقة بإدماجهم في المجتمع. ويوجد في الكويت ما مجموعه 24 منظمة من منظمات المجتمع المدني والنوادي الرياضية التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة.

68 - ومضت قائلة إن حكومة بلدها قد أطلقت حملة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة، وتوفير برامج التدريب والتدريب الداخلي. كما وضعت قواعد

لكفالة إمكانية الوصول، ويجرى تنفيذها بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة. وصيغت أيضا تشريعات بشأن إمكانية الوصول التكنولوجي لتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى البيانات على الإنترنت.

69 - **السيد كولهانيك** (تشيكيا): قال إن تشيكيا عقدت في أيلول/سبتمبر 2022، خلال رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي، مؤتمرا بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. ومن أجل معالجة قضايا تنقّل الأشخاص ذوي الإعاقة، قامت حكومة بلده بشكل منهجي بإزالة الحواجز وكفلت إمكانية الوصول إلى المكاتب العامة والمدارس والمرافق الثقافية ووسائل النقل والبنى التحتية. وأُجري أيضا تحليل لجميع مباني المكاتب الحكومية، وستنشر نتائجه على الموقع الشبكي للحكومة. وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية التشيكية لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية للفترة 2016-2025 تقديم الدعم لنقل الأشخاص من مؤسسات الرعاية إلى الرعاية المجتمعية، والحد من سلطات مؤسسات الرعاية وتطوير شبكة من خدمات العيادات الخارجية المجتمعية والخدمات السكنية التي تتسم بأعداد منخفضة من المستفيدين.

70 - واسترسل قائلا إن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد وضعت، بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، خطة عمل لإنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية الاجتماعية للفترة 2023-2025. وتشمل أهدافها الرئيسية خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية؛ وتحويل خدمات الرعاية الاجتماعية المؤسسية إلى خدمات مجتمعية، وتقديم الدعم لها؛ ودعم إصلاح الرعاية المقدمة في مجال الطب النفسي. وقال إن بلده أبدى أيضا تضامنه مع شعب أوكرانيا المتضرر من العدوان الروسي، حيث حصل أكثر من 000 480 لاجئ أوكراني على تأشيرات حماية مؤقتة في تشيكيا.

71 - **السيد تون** (ميانمار): قال إن ميانمار اعتمدت خطتها الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في عام 2014، وسنّت قانونا بشأن حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها في عام 2015، وأنشأت لجنة وطنية معنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2017. وتمثل المساواة وعدم التمييز والإدماج الاجتماعي-الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة أولويات وطنية. وفي حين أن حكومة بلده قد أدرجت الإعاقة في خطتها الإنمائية، تسبّبت جائحة كوفيد-19 في ظهور تحديات كبيرة بالنسبة للفئات الهشّة. وقد تفاقمت هذه التحديات بسبب الانقلاب العسكري غير القانوني في شباط/فبراير 2021 وما اقترن به من فظائع، مما أدى إلى زيادة في أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة. وتحتاج الفئات الهشّة إلى دعم متعدد الأبعاد، لأنها معرضة للخطر بشكل خاص وتحتاج إلى القدرة على الوصول الفوري إلى المساعدة الإنسانية.

72 - وأردف قائلا إن هناك حاجة إلى الدعم الفوري والملموس من المجتمع الدولي لإعادة ميانمار إلى الديمقراطية تماشيا مع تطلعات شعبها. وإرساء الديمقراطية هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله لبلده أن يعزز ويحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وجميع أفراد شعبه، الذين يعانون معاناة هائلة في ظل الحكم العسكري الدكتاتوري.

73 - **السيدة موكانو** (رومانيا): قالت إن إنجازات الهيئة الوطنية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تشمل الدعم الذي تقدمه لإنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية؛ وتعزيز شبكة خدمات الرعاية الاجتماعية؛ وتعزيز فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتحسين أساليب التنظيم والتبسيط، ولا سيما فيما يتعلق ببناء قدرات السلطات المحلية في مجال تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية؛ وتعزيز التمثيل القانوني للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إدخال تعديلات تشريعية تعكس منظورا جديدا للوصاية.

74 - وتابعت قائلة إنه في نيسان/أبريل 2023، اعتمدت رومانيا قانونا جديدا يزيد من إمكانية الوصول لدى الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق التكنولوجيات الجديدة. وكان الهدف هو كفالة العيش المستقل والاندماج في المجتمع، بما في ذلك من خلال التمكّن من الوصول إلى الخدمات العامة. وتكفل حكومة بلدها أيضا عدم ترك أي شخص غير موصول بشبكة الإنترنت. وقد أُدمج النظام الوطني لإدارة الإعاقة، المسؤول عن جمع المعلومات المتعلقة بالإعاقة ومعالجتها في الوقت الحقيقي، في خدمات الحوسبة الرقمية السحابية للحكومة. وشاركت رومانيا أيضا في تنظيم مناسبة جانبية بشأن إمكانية استخدام الوسائل الرقمية، مع إيلاء اهتمام خاص للتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وتبادل الممارسات الوطنية الجيدة المتعلقة بنظم الإنذار في حالات الطوارئ.

75 - **السيدة سيلفا** (أنغولا): قالت إنه على الرغم من التقدم المحرز في إطار الاتفاقية واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع. ففي أنغولا، يقدّر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بأكثر من 000 600، ويرجع ذلك أساسا إلى أربعة عقود من النزاع الداخلي. وفيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في بلدها، صدّقت أنغولا على الاتفاقية وعلى البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق

الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا. ووضعت أيضا قانونا بشأن إمكانية الوصول، بالإضافة إلى التشريعات القائمة التي تعزز حقوق النساء ذوات الإعاقة وتقدم التوجيه فيما يتعلق بالتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وقد اعتمدت حكومة بلدها مؤخرا استراتيجية خاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بغية إدراجها في برنامجها الوطني للإدماج وإمكانية الوصول للفترة 2022-2027، إضافة إلى برنامجها الوطني لدعم الأشخاص المصابين بالمهق.

76 - **السيدة نابيتا** (أوغندا): قالت إن الاتفاقية وفرت لأوغندا إطارا عريضا لوضع تشريعات وسياسات وبرامج تهدف إلى تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد اعتمد قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2020 تعريفا شاملا للإعاقة يشمل الإعاقات الجسدية والعقلية والحسية، إضافة إلى الحواجز البيئية التي تحد من مشاركة الأفراد في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. ويعترف القانون بأهمية الصحة الجنسية والإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والفتيات. ومما يؤسف له أن هناك حالات مستمرة من العنف الجنسي والجنساني التي تستهدف النساء والفتيات ذوات الإعاقة، ولا سيما ذوات الإعاقة الذهنية. ولذلك، تعاونت حكومة بلدها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لإنشاء مركز اتصال وطني للعنف الجنساني للإبلاغ عن الحالات وتقديم الدعم للضحايا.

77 - وواصلت قائلة إن ما يقدر بـ 12,4 في المائة من السكان هم من ذوي الإعاقة، وإن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج والإدارة أصبح أولوية، وذلك بغية كفالة مشاركتهم بطريقة ذات مغزى. ومن أجل زيادة مواءمة السياسات مع الاتفاقية، صاغت حكومة بلدها أيضا سياستها الوطنية المنقحة للأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2022، التي تقوم بدور إطار لتقديم الخدمات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز حقوقهم.

78 - **السيد سيغورا أراغون** (السلفادور): قال إن بلده ينفذ أولوياته الوطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع المؤسسات الرئيسية. وقد عملت السلفادور على تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل، بما في ذلك في نظامها الشامل للرعاية الصحية المعمول به منذ عام 2019 واعتمادها نموذجا شاملا للرعاية الصحية في عام 2021. وتتّبع المؤسسات الوطنية نهجا شاملا لمختلف القطاعات في معالجة القضايا الرامية إلى تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عن طريق كفالة حصول النساء على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والعمل على الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وفي الوقت نفسه، وُزّعت حواسيب على 000 2 طالب ملتحقين بمرافق تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لكل فرد. ومن المهم استعراض التقدم المحرز على صعيد الامتثال لخطة عام 2030، بهدف كفالة عدم ترك أحد خلف الركب.

79 - **السيد صباغ** (الجمهورية العربية السورية): قال إن حكومة بلده، اعترافا منها بالاتفاقية، أنشأت إطارا قانونيا يضمن جميع حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، واتخذت إجراءات تحظر التمييز ضدهم في شتى المجالات، وكفلت إشراكهم في وضع السياسات والتشريعات الكفيلة بإدماجهم الفعّال في المجتمع، من خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية للإعاقة للفترة 2022-2023.

80 - ومضى قائلا إن بلده يقدم برامج لإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والسمعية، بالإضافة إلى توفير الأطراف الصناعية. كما يقدم الدعم إلى المشاريع الإنتاجية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عن طريق توفير القروض الميسّرة. وقال إن حكومة بلده تتعاون أيضا مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي توفر الرعاية والدعم المالي والتقني للأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك المنظمات التي تعمل على التوعية والإدماج وتدريب الكوادر.

81 - وقال إن الحرب الإرهابية التي تشنّ على بلده لها أثر بالغ على وضع الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد أسفرت أعمال العدوان الأجنبي عن تزايد الإعاقات المكتسبة والمركّبة، بالإضافة إلى استمرار تعرض المدنيين، ولا سيما الأطفال، لخطر المتفجرات والألغام التي خلفتها الجماعات الإرهابية. كما أن التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها عدة بلدان غربية على بلده أدت أيضا إلى تراجع نوعية الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وانخفاض إمكانية الحصول على الأطراف الصناعية والكراسي المتحركة وغيرها من التجهيزات الطبية، مما يؤدي إلى تفاقم معاناتهم.

82 - **ممثل إندونيسيا:** قال إن بلده قد بلغ عدة محطات إنجاز بارزة فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية مستقلة لمراقبة الامتثال للالتزامات الوطنية وإجراء حوار شامل وبناء مع اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن تنفيذ الاتفاقية. ومن أجل مواءمة السياسات والاستراتيجيات الدولية مع الإجراءات المتخذة، من اللازم كفالة تكامل البيانات. وفي إندونيسيا، أُدمجت عملية جمع البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن

البيانات الوطنية المتكاملة للرفاه، مما سمح للحكومة بالتركيز على رفاه هؤلاء الأشخاص وأسرهم بشكل مفصّل.

83 - وأعقب ذلك بقوله إن تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجها يجب أن يكونا جزءا من جميع مراحل إعداد السياسات والخطط. فعلى سبيل المثال، يعد إدراج منظور الاستجابة للإعاقات في خطط الحد من مخاطر الكوارث أمرا أساسيا، ولا سيما فيما يتعلق بتصميم نظم الإنذار المبكر. وهناك حاجة أيضا إلى إحداث تحول في النموذج الفكري بحيث يُنظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم أكثر من مجرد مستفيدين من السياسات.

84 - وقال إنه في السنوات الأخيرة، نفّذت إندونيسيا برنامجا للتدريب والإرشاد يهدف إلى تعزيز قدرات ومهارات الأشخاص لتمكينهم من المساهمة في التنمية الاقتصادية. وقد أسفر البرنامج عن خلق اقتصاد إبداعي وإنشاء مشاريع أسرية متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، ووصل تأثيره إلى 000 10 أسرة في جميع أنحاء البلد، بما يشمل عددا كبيرا من الأشخاص ذوي الإعاقة. وما زالت إندونيسيا ملتزمة بإطلاع الغير على خبراتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

85 - **السيدة بيشكوفا** (بلغاريا): قالت إن سياسات بلدها تستند إلى الالتزام الثابت بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في ميداني العمالة وإمكانية الوصول. وقد أدى تنفيذ استراتيجية وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2021-2030 دورا رئيسيا في هذا الصدد، مما يعكس الإرادة السياسية لتنفيذ التزامات الاتفاقية وتوصيات اللجنة.

86 - وأردفت قائلة إنه منذ عام 2019، وُضع صك قانوني وطني في بلغاريا بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يوفر إطارا معياريا ومؤسسيا لإنشاء مجلس وطني للأشخاص ذوي الإعاقة يقوم بتعزيز ورصد تنفيذ أحكام الاتفاقية على المستوى الوطني. ويوجد أيضا قانون منشئ لنظام للدعم المالي للمساعدين الشخصيين، مما يزيد من قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على ممارسة حقوقهم ويعزز فرص اندماجهم اجتماعيا. وفي عام 2021، سنّت بلغاريا أيضا قانونا لتعزيز الاعتراف بلغة الإشارة البلغارية.

87 - **السيدة راميريز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلمت عن طريق وصلة فيديو، فقالت إن بلدها لديه برنامج عمل محدد له أهداف قصيرة ومتوسطة الأجل، وذلك من خلال خطته الوطنية الرامية إلى معالجة القضايا التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة. وفي ضوء التدابير القسرية الانفرادية، تبذل حكومة بلدها كل جهد ممكن لكفالة انتعاش الدولة على نحو تدريجي وشامل ومتعدد المراحل.

88 - وتابعت قائلة إن حكومة بلدها قد وضعت قوانين محددة لمختلف الإعاقات، بما في ذلك قانون خاص للعمال ذوي الإعاقة وقوانين للرعاية الشاملة للأشخاص ذوي التوحد وللأشخاص الصم أو ضعاف السمع. وتعمل الحكومة أيضا على كفالة الامتثال للمعايير والأنظمة التقنية المتعلقة بإمكانية الوصول، والمعاملة المناسبة، والإدماج في سوق العمل. وقد أنشئت مؤخرا مدرسة تدريب مجتمعية لتعزيز خطة التدريب الوطنية للّجان المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم والحركات الاجتماعية وعامة الجمهور. وأنشئت أيضا لجنة رصد لمناقشة توصيات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بغية التنفيذ الكامل للأحكام المكرّسة في الاتفاقية.

89 - **السيد نونيس** (تيمور - ليشتي): قال إن دستور تيمور - ليشتي يكفل لمواطنيها من الأشخاص ذوي الإعاقة حقوقا متساوية، وإنه لا يمكن التمييز ضد أي مواطن على أساس ظروفه البدنية أو العقلية. وقد اتخذت حكومة بلده أيضا تدابير لتقديم المساعدة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من عيش حياة كريمة والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والتمتع بحقوقهم وحريتهم. وقد صيغت ونُفّذت سياسات وبرامج لكفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس نهج غير تمييزي. وتقدّم حكومة بلده إعانات للأشخاص ذوي الإعاقة، وأنشأت مراكز للعلاج ووضعت خطة عمل وطنية للفترة 2021-2030. وهي أيضا بصدد إنشاء مجلس وطني للأشخاص ذوي الإعاقة، بغية تعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة لهم وكفالة تمتعهم بها بشكل كامل.

البند 6 من جدول الأعمال: قرارات مؤتمر الدول الأطراف

90 - **الرئيس:** وجّه انتباه المؤتمر إلى أن وثيقة تتضمن نص مشاريع القرارات الثلاثة قد جرى تعميمها على جميع الوفود. وجرى التماس التوصل إلى توافق في الآراء بحلول 15 أيار/مايو 2023. وبما أنه لم يرد أي اعتراض، دعا الدول الأطراف إلى تأييد تلك المقترحات.

مشروع القرار 1: مكان وتوقيت انعقاد الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مشروع القرار 2: توفير الموارد والدعم لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مشروع القرار 3: طلب موجه إلى الأمين العام بإحالة تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن دورته السادسة عشرة

91 - *اعتمدت مشاريع القرارات 1 و 2 و 3.*

البند 7 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

92 - **السيدة لورتكيبانيدزه** (جورجيا): تكلمت بصفتها نائبة الرئيس، فقالت إن اختيار موضوع "ضمان توفير وإتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين" كأحد المواضيع الفرعية للمؤتمر كان إنجازا تاريخيا، لأنها كانت المرة الأولى التي تناقش فيها مسألة الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق ذات الصلة خلال اجتماع مائدة مستديرة للمؤتمر. ويمثل تقييم مجمل حصيلة المبادرات والأفكار الابتكارية التي اقترحت خلال المؤتمر مسؤولية مشتركة، وكذلك ترجمتها إلى إجراءات ملموسة لكفالة الوفاء بوعد عدم ترك أي شخص خلف الركب، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

93 - **السيد كيزاس** (اليونان): تكلم بصفته نائبا للرئيس، فقال إنه خلال اجتماع المائدة المستديرة السابق للمؤتمر بشأن إمكانية انتفاع الأشخاص ذوي الإعاقة بالوسائل الرقمية، شدّد السيد ستيفانيديس، رئيس الهيئة الوطنية لإمكانية الوصول في اليونان، على الحاجة إلى كفالة تحقيق إمكانية الوصول في الممارسة العملية، عوضا عن أن تكون مجرد نص في القانون، وهو أمر مهم بشكل خاص نظرا لوجود فجوات بين السياسات الصادرة والممارسة العملية. ومن المرجح أن تزداد هذه الفجوات اتساعا، بالنظر إلى ما يمثله كل من إمكانية استخدام الوسائل الرقمية والتكنولوجيات الناشئة والذكاء الاصطناعي والبيئات الذكية من مجال غير مطروق. وفي ضوء ذلك، من الضروري أيضا التمسّك بروح القانون، مع التعجيل بشكل كبير بالإجراءات الرامية إلى تحقيق التنفيذ الكامل للتشريعات الملائمة.

94 - **السيدة طومسون راميريز** (بنما): تكلمت بصفتها نائبة للرئيس وأيضا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقالت إن مناقشة مسائل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم في مجال رعاية الصحة الجنسية والإنجابية ينبغي أن تكون هي الجولة الأولى من بين جولات عديدة لمناقشة هذا الموضوع، بغية كفالة إيجاد حل لهذه المسائل، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. كما أن الموضوع الفرعي المتعلق بإمكانية استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة للوسائل الرقمية مهم للغاية، ولا سيما من حيث الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها هذه الأدوات إلى تعزيز فرص التعليم والتوظيف والإدماج الاجتماعي والمشاركة السياسية، إلى جانب الوصول إلى الخدمات العامة والمعلومات.

95 - وتطرقت إلى الموضوع الفرعي المتعلق بالوصول إلى فئات الأشخاص ذوي الإعاقة الممثلة تمثيلا ناقصا، فقالت إنه لا يزال هناك دين هائل يتعين دفعه لمجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة. فقبل 16 عاما، شكل توقيع بنما وتصديقها على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري نقطة تحول حاسمة في التزامها بإقامة مجتمع شامل للجميع وعادل، كما تشهد على ذلك مشاركة أمانتها الوطنية المعنية بالإعاقة في المؤتمر الحالي. وأضافت أن وفد بلدها سيواصل جهوده لتعزيز عمل المؤتمر والحيز المتعدد الأطراف لكفالة أن يظل المؤتمر منبرا رئيسيا للأشخاص ذوي الإعاقة لإسماع أصواتهم، ومنبرا للتعاون.

96 - **السيد غوناراتنا** (سري لانكا): تكلم بصفته نائبا للرئيس، فقال إنه في حين أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل تنفيذ الاتفاقية، فإن هناك أيضا زخما يدفع قدما في اتجاه إيجاد وعي حيوي بالدور الهام الذي يضطلع به الأشخاص ذوو الإعاقة في المساهمة في مجتمعاتهم. وعلاوة على ذلك، يتعين على جميع الدول أن تكفل إتاحة هذه الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة للمساهمة. وقد كفلت المداولات السنوية للمؤتمر انعكاس حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الخطاب العالمي في محافل متعددة.

97 - وتابع قائلا إنه صحيح أن هناك تغيير يحدث، ولكن هناك حاجة إلى التعجيل به. ومن ثم فإن هناك مسؤولية جماعية تقع على عاتق المشاركين في نقل الرسائل الرئيسية المنبثقة عن المؤتمر إلى بلدانهم، وتيسير التنفيذ على أرض الواقع، وكفالة مشاركة جميع الأشخاص ذوي الإعاقة كشركاء متساوين محفوظي الكرامة في الحياة اليومية للمجتمعات.

98 - **الرئيس:** ترحّم على جميع الناشطين الدوليين البارزين في مجال الإعاقة الذين وافتهم المنية منذ المؤتمر السابق.

99- *بدعوة من الرئيس، التزم أعضاء اللجنة الصمت لمدة دقيقة.*

100 - **الرئيس:** قال إن الدورة السادسة عشرة للمؤتمر أظهرت ما لدى الدول الأطراف وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني من طاقة مجدّدة فيما يتعلق بالعمليات المتعددة الأطراف. وكانت الدورة أيضا بمثابة تذكير بالأهمية الأساسية للاتفاقية والحاجة إلى مواصلة النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن محطات الإنجاز البارزة التي تم بلوغها مناقشة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في رعاية الصحة الجنسية والإنجابية. وللتقدم التكنولوجي، بما في ذلك في المجالات الرقمية، إمكانات واعدة، ولكنه يشكل أيضا تحديات للدول الأطراف على صعيد تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ونوقشت أيضا المسائل المتصلة بإمكانية استخدام الوسائل الرقمية وسد الفجوات الرقمية القائمة وتحقيق الشمول الرقمي للجميع. وشكل المؤتمر أيضا محطة إنجاز بارزة بمعالجته مسألة التمثيل الناقص لفئات معينة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين استبعدوا من الاستفادة من مكاسب تنفيذ الاتفاقية. وقد تم تناول هذا الموضوع من أجل إبراز ضرورة إدماج الأصوات المتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة عند وضع سياسات واستراتيجيات لتنفيذ الاتفاقية.

101 - وقال إن الدورة الحالية قد حددت طريقا واضحا إلى الأمام بالنسبة للدورات المقبلة وبشأن أكثر القضايا إلحاحا، واضعة أمامها هدف تحقيق الإدماج الكامل لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم. وشكر نواب رئيس المؤتمر على مشاركتهم، والأمانة العامة وشركاءها الذين وفروا الترجمة بلغة الإشارة وخاصية إظهار نص الكلام المسموع والوثائق الميسّرة الاستخدام، كما شكر منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأعضاء المجتمع المدني على التزامهم الدؤوب تجاه الاتفاقية والمؤتمر.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18:00.